دور مؤسسات المجتمع المدني

في التنمية الشاملة

إعــداد

الدكتور: أحمد إبراهيم ملاوي

أستاذ الاقتصاد المشارك

قسم الاقتصاد / جامعة مؤتة / الكرك/ الأردن

بحثٌ مقدَّمٌ إلى

« مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث »

دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

٢٠ – ٢٢ يناير ٢٠٠٨ م



الملخص

تهـدف هذه الورقة البحثية بشـكل رئيسي إلى إعطاء خلفيـة نظرية عن قطاع المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية الشاملة من خلال شراكته مع كل من القطاعين: العام والخاص. تناول هـذا الدور سـيكون من ثلاثة جوانب تنمويـة هي: الاجتماعي، الاقتصـادي، وجوانب تنموية أخـرى. سـيتم أيضا مناقشـة أهم المشـاكل الرئيسـية التي تواجه هـذا القطاع مـع تقديم بعض الاقتراحـات التـي قد تسـاهم في تشـجيع وتحفيز هـذا القطـاع لأداء دوره بالشـكل الأفضل. وسيتم أيضا التعرّض لتجارب بعض الدول في هذا المجال.

وتسـاهم هـذه الورقـة البحثيـة في إثـراء الأدب الاقتصـادي باللغـة العربيـة حـول دور مؤسسـات المجتمع المدني في التنمية الشـاملة، مما قد يسـاعد الباحثين في المستقبل لإجراء المزيد من البحوث باللغة العربية.

وتشـير الدراسـات الحديثـة إلى التحوّل الـذي طـرأ في دور قطاع المجتمع المـدني من مجرد الإحسـان المباشر إلى إحداث التنمية في المجتمع. وهنا تقع المسـؤولية على طرفين هما: الحكومة والتـي عليهـا تحديـث قوانينهـا وتشريعاتهـا بما يحفز هـذا القطاع للقيـام بدوره بشـكل أفضل، والطـرف الآخـر هو قطـاع المجتمع المدني نفسـه الـذي عليه البحـث جديا عن مصـادر تمويل دائمة.

مقدمة

يعتبر العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوما بعد يوم، وخاصة مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز دور العمل التطوعي لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغيّر مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة «مؤسسات المجتمع المدني» أو «المنظمات الأهلية». حيث يتفق المهتمون بأمور التنمية على أن التعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية مع بعضها البعض هو شرط ضروري لإحداث التنمية الحقيقية (Hinnant, 1995). وفي أحيان كثيرة يعتبر دور هذه المؤسسات أو المنظمات الأهلية دورا سباقا وليس تكميليا في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وأصبح يضع خططا وبرامج تنموية تحتذي بها الحكومات.

لقد شهد العمل الاجتماعي التطوعي عدة تغيّرات وتطورات في مفهومه ووسائله ومرتكزاته وذلك بفعل التغيرات التي تحدث في الاحتياجات الاجتماعية، وما يهمنا في هذا السياق التطورات التي حدثت في غايات وأهداف العمل الاجتماعي، فبعد أن كان الهدف الأساسي هو تقديم الرعاية والإعانة للمجتمع، أصبح الهدف الآن إحداث التنمية في المجتمع، وبالطبع يتوقف نجاح تحقيق الهدف على صدق وجديّة العمل الاجتماعي وعلى رغبة المجتمع في إحداث التغيير وتحقيق التنمية. ولذلك يعتبر العمل الاجتماعي إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية بمختلف جوانبها، ومعيارا لقياس مستوى الرقي الاجتماعي للمجتمع والأفراد.

أهمية الدراسة:

إذا كان العمـل التطوعـي في الفكـر الغربي ينطلق من جمعيـات المجتمع المدني، فإنه من منظور الفكر الإسـلامي ينبثق من عقيدة إيمانية راسـخة (الحسـني)، حيث إن إسلامنا الحنيف سـبق جميع المبادىء الوضعيـة في الدعوة للعمل التطوعي والخيري. فالدين الإسـلامي تضمن مشروعـا متكامـلا للعمـل التطوعي، فهنـاك العديد مـن المصطلحات التـي وردت في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على العمل التطوعي وتشـجع الأعمال الخيرية مثل الحث عـلى التكافـل، التعاون، التضامـن، الصدقة، الزكاة، الإحسـان، عمل الخير، القرض الحسـن، الإنفاق في سـبيل الله وغيرها. ومن هذا المنطلق جاءت هـذه الورقة البحثية بهدف إلقاء الضوء عـلى أهمية ودور مؤسسـات المجتمع المـدني في التنمية الشـاملة من مختلف جوانبهـا الاجتماعية والاقتصاديـة وغيرهـا، وخاصـة أن الباحث لم يعثر ولو على دراسـة علمية واحدة منشـورة في مجلـة علميـة محكمة باللغة العربيـة تتعلق بموضوع هذه الدراسـة، حيث أن معظـم ما كتب في الوطـن العـربي حـول هـذا الموضوع لا يتعـدى مقـالات وكتابات تمثّـل آراء كتـاب في مجلات وصحـف محليـة، وبالمقابل عثر الباحث على بعض الأبحاث العلمية المنشـورة في مجلات علمية أجنبيـة محكمة باللغة الإنجليزية حول نفس الموضوع كما يتضح من قائمة المراجع. ومن ثمّ فان هذه الدراسـة تسـاهم في إثراء الأدب الاقتصادي باللغة العربية حول دور مؤسسـات المجتمع المدني في التنمية الشاملة.

تعريف العمل الاجتماعي:

يمكـن تعريف العمل الاجتماعي التطوعي بأنه مسـاهمة الأفـراد في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعيـة سـواء بالـرأي أو بالعمل أو بالتمويـل أو بغير ذلك من الأشـكال. ومن خصائص العمـل الاجتماعـي أن يقوم على تعـاون الأفراد مع بعضهم البعض في سـبيل تلبيـة احتياجات مجتمعهـم، وهـذا يقـود إلى نقطـة جوهريـة مفادهـا أن العمـل الاجتماعـي يـأتي بناء عـلى فهم لاحتياجات المجتمع (جمعية تفلتواز حياة).

والتطوّع هو الجهد الذي يقوم به الفرد باختياره لتقديم خدمة للمجتمع دون توقع الحصول على أجر مادي مقابل هذا الجهد. وبالرغم من مجانية العمل الاجتماعي التطوعي، إلا أنه غالبا يحتوي على نظام امتيازات وحوافز يتمتع بها العاملون في هذا القطاع. وبشكل عام يمكن أن نصف المتطوع بأنه إنسان يؤمن بقضية معينة، واقعي ومتعايش مع ظروف مجتمعه، له القدرة على الاندماج والتفاعل مع أفراد مجتمعه، ومستعد لتقديم العون والمساعدة لرعاية وخدمة وتنمية مجتمعه.

ويعتبر العمل التطوعي تجسيدا عمليا لفكرة «التكافل الاجتماعي» باعتباره يمثل مجموعة من الأعمال الخيرية التي يقوم بها بعض الأشخاص الذين يتحسسون آلام الناس وحاجاتهم الأمر الذي يدفعهم لتقديم التبرع بجهودهم وأوقاتهم وأموالهم لخدمة هؤلاء الناس بهدف تحقيق الخير والمنفعة لهم (القطامي، ٢٠٠٢). وبشكل عام يهدف العمل الاجتماعي التطوعي إلى تخفيف المعاناة عن الناس سواء أكانوا فقراء، كبار في السن، أطفال محرومين، نساء مظلومات، ذوي احتياجات خاصة، مشردين نتيجة الكوارث الطبيعية، ضحايا الحرب والإجرام ... إلخ.

مفهوم المجتمع المدني:

بالطبع كان ديننا الإسلامي الحنيف سباقاً في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره «مجموعة سياسية تخضع للقوانين»، أي أنه لم يكن يميّز بين الدولة والمجتمع المدني. تطوّر هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، وبدأت حركة الجمعيات بالتبلوّر كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل. وفي

القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي. وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الايدولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الايدولوجية (سقف الحيط، ٢٠٠٥). وقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل مؤسسات المجتمع المدني، حيث تم طرحه على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي في عام ١٩٦٧، وتطورت العملية التطوعية وتجذّرت حتى أصبحت معيارا ومؤشرا قويا للتنمية والتقدم.

وتتكوّن مؤسسات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، النقابات المهنية والعمالية، شركات الأعمال، الغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية، الجمعيات المدنية، الهيئات التطوعية، جمعيات حقوق الإنسان، جمعيات حقوق المرأة، النوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية. والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، وبالتالي فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر. وبشكل عام، كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات والتي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، المنظمات غير الحكومية، مؤسسات العمل الخيري، المؤسسات غير الربحية، المؤسسات التطوعية، ومؤسسات العمل التطوعي. ولذلك فان المنظمات غير الحكومية ليست محل اتفاق حتى في الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسميها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة (الصوفي، ٢٠٠٣)، وتسميها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات التطوعية الخاصة، وفي معظم دول إفريقيا يطلق عليها منظمات التنمية التطوعية (Maslyukivska, 1999).

وبالرغم من اختلاف مؤسسات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها مؤسسات خاصة، غير ربحية، مستقلة، تطوعية بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها (Elbayar, 2005). وقد لجأ الباحثون لوضع التعريف التالي للمجتمع المدني أو لمؤسسات المجتمع المدني (سقف الحيط، ٢٠٠٥):

«المجتمع المدني هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها».

وفي البلدان العربية يتفاوت عدد مؤسسات المجتمع المدني من بلد لآخر، حيث يبيّن الجدول رقم (١) توزيع هذه المؤسسات خلال عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ وعام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ والنسبة المئوية للزيادة في (١٢) دولة عربية يتوفر عنها بيانات. وتتراوح نسبة عدد المواطنين لكل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية ما بين (١٠٠) و (٢٠٠) مؤسسة لكل (١٠٠٠٠٠) مواطن، وهذه النسب تعتبر منخفضة مقارنة مع النسب في الدول المتقدمة وعديد من الدول النامية التي تراوحت فيها بالمعدل ما بين بعض مئات وبعض ألوف لكل (١٠٠٠٠٠) مواطن (Nasr, 2005).

الجدول رقم (١)

مؤسسات المجتمع المدني في بعض البلدان العربية

الدولة	عدد المؤسسات خلال العام ١٩٩١/ ١٩٩٢	عدد المؤسسات خلال العام ٢٠٠١/ ٢٠٠٢	النسبة المئوية للزيادة
الجزائر	غ.م	٥٨٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠
المغرب	غ.م	٣٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠٠
مصر	١٣٠٠٠	١٦٠٠٠	٪٢٣
تونس	٥٢٠٠	٧٥٠٠	٪٤٤
لبنان	١٣٠٠	٣٦٠٠	٪١٧٧
اليمن	٢٥٠	٢٧٠٠	٪٩٨٠
الأردن	٥٨٧	٩٠٠	٪٥٣
البحرين	٦٦	٣٢١	٪٣٨٦
السودان	٢٦٢	٢٤٦	- ٪٦
السعودية	١٢٥	٢٣٠	٪٨٤
الإمارات العربية المتحدة	٨٩	١١٣	٪٢٧
الكويت	٥٥	١٠٣	٪٨٧

ملاحظات:

- غ.م : تعني غير متوفرة

- المقصود بمؤسسات المجتمع المدني في هذا السياق هو جميع المنظمات والجمعيات الخاصة، التطوعية، اللاربحية، المستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومة، وتتابع عملها العام للدفاع عن مصلحة عامة أو لمناصرة قضية عامة.

المصدر:

Nasr, Salim (2005), «Arab Civil Societies and Public Governance Reform: Analytical Framework and Overview», a Report submitted to a conference: Good Governance For Development in the Arab Countries, Dead Sea, Jordan, 6-7 Febraury 2005.

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة:

إن كثيرا من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، وخاصة أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح. وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعاقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم وبالتالي خلق فرص عمل لهم، وغيرها. إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة أو مؤسسة منفردة من هذه المنظمات أو المؤسسات قد يبدو صغيرا، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المؤسسات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها. ولذلك حاولت مختلف دول العالم عمل تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعّالة. وسيتم تناول دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة في هذه الورقة البحثية

مـن ثلاثة جوانب رئيسـية هي الجانـب الاجتماعي، الجانـب الاقتصادي، وسـتندرج النواحي الثقافية والصحية والبيئية وغيرها في الجوانب التنموية الأخرى.

أولاً: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية:

تتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال الأبعاد التالية:-

١ - حرية التجمع: فالقانون حينما يسـمح بإنشاء مثل هذه المؤسسات يحول حرية المجتمع إلى واقـع حقيقي لها معنى مما يتيح حريـة التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغـط كبـير أو بصـوت مسـموع باعتبار أن الشـخص منفـرد لا يمثـل صوته أهميـة أو قوة في مواجهة سـلطة قويـة (الصـوفي، ٢٠٠٣). إن هذا قد يخـدم الفقراء والمظلومين والمسـتضعفين حيث تكون مؤسسـات المجتمع المـدني بمثابة أداة من الأدوات التـي يمكن بها تقوية أصواتهم (Sfeir-Younis, 2004).

٢ - التعدديـة والتسـامح: إن للأفـراد والجماعـات في المجتمـع اهتمامات مختلفـة ومتنوعة ومتباينة بالرغم من الفوارق القائمة بينهم سـواء أكانت هذه الفوارق حسـب العرق أو الجنس أو اللغـة أو الديـن أو غيرهـا، ولذلك فان وجود مؤسسـات مجتمع مدني يسـمح لهم بممارسـة حقوقهـم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهـم التجمع وفقا لاهتماماتهم وميولهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم. إن هذا بدوره يدعم التسـامح ويسـاند التعددية سـواء داخل نفس المجتمع أو بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية.

٣- الاسـتقرار الاجتماعـي وسـيادة القانـون: إن وجـود منظـمات غـير حكوميـة عديدة ومتنوعة يعتبر من خصائص المجتمعات المسـالمة والمسـتقرة التي يسـود فيها الاحترام الراسـخ لسـيادة القانـون (الصـوفي، ٢٠٠٣). فقيام المؤسسـات الدينيـة مثلا بدورها مـن حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يلعب دورا هاما في تخفيض معدلات الجريمة (Business Forecasting Center, 2006). وبالتالي يسـتطيع كل من الغني والفقير العيش بأمن وسلام واستقرار اجتماعي.

٤- تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات المرضى، وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج (كما هو الحال في كل من نقابة المهندسين الأردنيين والبنك الإسلامي الأردني)، ومساعدة أسر السجناء والمعوقين وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب وتأمين وجبات طعام للفقراء.

٥- إن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمؤسسات المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع وتفهما وإيثارا من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع.

ثانياً: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية:

تتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال الأبعاد التالية:

١- تسهم هذه المؤسسات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل (القصيبي، ٢٠٠٧). إن جميع الأديان السماوية دعت إلى إيلاء ظاهرة الفقر اهتماما كبيرا، لأن الفقر مولد الثورات والجريمة. حيث تشير الدراسات إلى أن أغلب الفئات المرتكبات للجريمة ينحدرن من أسر فقيرة.

٢- الكفاءة: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت به الحكومة، وخاصة في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع. إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، وبالتالي فإنها تحاول اثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، إضافة إلى ذلك فان منظمات المجتمع المدني تكون عادة

متواجدة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس، ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع (الصوفي، ٢٠٠٣).

٣- تعتبر كثير من أعمال الخير التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثلا بمثابة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع. إن هذا بدوره يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات، وتحويل لجزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخارا إلى الفئات الأكثر استهلاكا (الوزني، ٢٠٠٧). وهذا بحد ذاته يدعم النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الاستهلاك.

٤- تعتبر كثير من أعمال الخير كالزكاة مثلا بمثابة حافز مباشر يدفع الأغنياء لاستثمار أموالهم وعدم تركها دون عوائد. إن استثمار هذه الأموال يعني تشغيلها وعدم تعطيلها، وبالتالي محاولة زيادتها بنسب تفوق نسبة الزكاة البالغة (٥و٢٪) حتى لا تتآكل من ناحية، ولكي يسعى الفرد إلى تعظيم عوائد أمواله من ناحية أخرى. إن تشغيل هذه الأموال يعني زيادة حجم الاستثمار داخل الاقتصاد، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام ويعمل على استحداث فرص عمل جديدة.

٥- إن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء للفقراء يزيد من الرفاه الاجتماعي ككل، حيث إن المنفعة الحدية للدينار المتبرع به من قبل الشخص الغني والذي يتم إنفاقه من قبل الشخص الفقير تزيد كثيرا عن المنفعة الحدية للدينار فيما لو أنفق من قبل الشخص الغني.

٦- إن المصروفات السنوية لهذه المؤسسات لها أثر مباشر على الاقتصاد ينتج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المصانع، وأثر غير مباشر ينتج من خلال زيادة طلب هذه المصانع على إنتاج مصانع أخرى ترتبط مع المصانع الأولى بروابط خلفية وهكذا تستمر الحلقة. وهناك أيضا الأثر المستحث الناتج عن استهلاك أو طلب العاملين في مؤسسات المجتمع المدني على السلع والخدمات في السوق. وبذلك فان إجمالي الأثر على الطلب على

السلع والخدمات يتمثّل بمجموع هذه الآثار الثلاثة: المباشر وغير المباشر والمستحث. إن زيادة الطلب الكلي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد ويزيد فرص العمل سواء نتجت عن الأثر المباشر أو غير المباشر أو المستحث. وقد أشارت بعض الدراسات إلى الأثر غير المباشر والأثر المستحث لا يقلان أهمية عن الأثر المباشر، فمثلا وجدت دراسة مركز تنبؤ الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية (Business Forecasting Center, 2006) أن مجموع الأثرين غير المباشر والمستحث يشكلان ما نسبته (٨و٤٣٪) من إجمالي الأثر على الإنتاج، وأن خلق فرص العمل الناتجة عن الأثرين غير المباشر والمستحث يشكّل ما نسبته (٨و٣٧٪) من إجمالي الأثر على خلق فرص العمل.

٧- إن الانخراط في العمل التطوعي يعتبر بمثابة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوّعين بشكل عام ولفئة الشباب المتعطلين عن العمل أو الطلبة خلال العطل الصيفية بشكل خاص.

٨- تؤكد الدراسات وجود علاقة طردية موجبة وارتباط وثيق بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما وبين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد. حيث تشير إحدى الدراسات (المفلح، ٢٠٠٧) إلى أن معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته (١٧٦) مليار دولار.

٩- يساهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد. حيث تشير الإحصائيات بأن نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديا تشكل حوالي (٤و٤٪) على مستوى العالم، منها (٧و٢٪) مدفوعة الأجر و (٦و١٪) تطوّع. وترتفع هذه النسب في الدول المتقدمة كثيرا عنها في الدول النامية والانتقالية. فهي في الدول المتقدمة (٤و٧٪)، (٧و٤٪)، و(٧و٢٪) على التوالي، بينما في الدول النامية والانتقالية (٩و١٪)، (٢و١٪)، و(٧و..٪) على التوالي وذلك كما يظهر من الجدول رقم (٢) التالي:

الجدول رقم (٢)
النسب المئوية لمساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصاديا

	مدفوعة الأجر (٪)	تطوع (٪)	إجمالي (٪)
على مستوى العالم *	٧و٢٪	٦و١٪	٤و٤٪ **
الدول المتقدمة	٧و٤٪	٧و٢٪	٤و٧٪
الدول النامية والانتقالية ***	٢و١٪	٧و..٪	٩و١٪

ملاحظات:

*: على مستوى ٣٦ دولة فقط من مختلف دول العالم.

**: عدم تطابق النسب الفرعية مع الإجمالي في هذا الصف يعود للتقريب.

***: المقصود بالدول الانتقالية هي الدول التي تقع بين الدول النامية والدول المتقدمة.

المصــدر:

Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project

ثالثاً: دور مؤسسات المجتمع المدني في مجالات تنموية أخرى:

تتجلى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في مجالات تنموية أخرى مثل:-

١ – تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية وكيفية المحافظة على البيئة وحمايتها. بالإضافة إلى برامج النظافة والتشجير وتدوير المخلفات مثل جمعيات المحافظة على البيئة وجمعيات حماية الطبيعة (القصيبي، ٢٠٠٧).

٢ – تسهم منظمات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة (بكر، ٢٠٠٧).

٣– تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية وخاصة في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية (بامرحول، ٢٠٠٤). هذا بالإضافة إلى توعية أفراد المجتمع بأهمية تنظيم النسل وتقديم الوسائل لذلك أما بأسعار رمزية أو بصورة مجانية مثل جمعيات تنظيم الأسرة ومراكز الأمومة والطفولة.

٤ – في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، تساهم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين والسجناء السياسيين وعمليات الاحتجاز السرية وعمليات نقل المعتقلين التي تمارسها بعض الدول المتقدمة.

٥ – يمثل العمل الاجتماعي فضاء رحبا ليمارس أفراد المجتمع ولاءهم وانتماءهم لمجتمعاتهم، كما يمثل أيضا مجالا مهما لصقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم.

٦ – يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة

أو الاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة القوانين. كما يمكن للحكومة أيضا أن تستفيد من التغذية الراجعة (Feedback) الواردة من هذه المؤسسات عند اتخاذ القرارات الحكومية (Lam and Perry, 2000 و (Wagle, (1999).

٧- لمؤسسات المجتمع المدني دورٌ كبيرٌ في تحقيق الديموقراطية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، حيث تمثّل هذه المؤسسات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية (Wagle, 1999)، حيث يعتقد البعض بأن وجود قطاع المجتمع المدني هو شرط أساسي ولازم (Prerequisite) لتحقيق نظام سياسي ديموقراطي (Weaver, Rock, and Kusterer, 1997).

٨- إن العمل التطوعي يؤدي لراحة النفس والضمير وينمي الشعور بالاعتزاز والفخر والثقة بالنفس عند من يتطوع، حيث أن التطوع يقوي عند الأفراد الرغبة بالحياة ويفعمهم بالأمل والثقة بالمستقبل حتى أنه يمكن استخدام العمل التطوعي لمعالجة الأفراد المصابين بالاكتئاب والضيق النفسي والملل (عبد السلام، ٢٠٠٤)، لأن العمل التطوعي يولد الشعور لدى هؤلاء بأهميتهم ودورهم في تقدم ورقي وازدهار المجتمع الذي يعيشون فيه.

المعوّقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي:

لا يزال الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني بشكل عام دون مستوى الطموح وذلك لأن العبْ الأكبر لضمان شبكة الأمان الاجتماعي لا يزال يقع على كاهل الدولة. إن محدودية دور منظمات المجتمع المدني في التنمية يعود لأسباب عديدة أهمها:-

١- ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن المرجعيات الإسلامية في الأدبيات والخطابات (التكافل- التضامن-الإحسان- عمل الخير- الإنفاق في سبيل الله .....) والاعتماد في نفس الوقت على الخطاب الغربي (الديموقراطية- المواطنة الحزبية ...) وخاصة في المجتمعات

الإسـلامية (حمري، ٢٠٠٧). إن ربط العمل التطوعي بالإسلام ومفاهيمه يزيد من قناعة أفراد المجتمـع بـه، إذ يعد الله سـبحانه وتعـالى فاعل الخير بالدرجـات العليا، كما أن الـزكاة هي أحد الأركان الخمسـة في الإسـلام. وحتى في المجتمعات المسيحية أثبتت الدراسات الحديثة أن ربط العمل التطوعي بتعاليم الكنيسـة يزيد من درجة الانخراط في الأعمال التطوعية وخاصة في فئة الشباب (Scott, 2002).

٢- صعوبـة الحصول على التمويل، حيث إن منظـمات العمل المدني في مختلف أنحاء العالم تواجه من هذه المشـكلة وخاصة أن طموحات القائمين على مثل هذه المنظمات تكون عادة أكبر بكثـير من إمكانياتها المادية المتاحة. وتشـير الإحصائيات المتوفـرة إلى أن الدعم الحكومي المقدم لقطاع المجتمع المدني لا يشـكل سـوى (٥و٢٦٪) من إجمالي التمويل المقدم لهذا القطاع وذلك عـلى مسـتوى العالم، بينما تبلغ هذه النسـبة حوالي (٥و٣٧٪) في الـدول المتقدمة و(٧و١٦٪) في الـدول الناميـة والانتقالية وذلك كـما يظهر من الجدول رقم (٣). إن هذا قد يشـير إلى ضرورة زيادة الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع في الدول النامية والانتقالية.

الجدول رقم (٣)

النسب المئوية لتوزيع مصادر تمويل قطاع المجتمع المدني

	الدعم الحكومي (٪)	صدقات (٪)	رسوم اشتراك (٪)
على مستوى العالم *	٥و٢٦٪	١و٣١٪	٤و٤٢٪
الدول المتقدمة	٥و٣٧٪	٠و٢٩٪	٥و٣٣٪
الدول النامية والانتقالية **	٧و١٦٪	٠و٣٣٪	٣و٥٠٪

ملاحظـات:

*: على مستوى ٣٤ دولة فقط من مختلف دول العالم.

**: المقصود بالدول الانتقالية هي الدول التي تقع بين الدول النامية والدول المتقدمة.

المصـــدر:

Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project

كما يظهر أيضاً من نفس الجدول رقم (٣) بأن نسـبة مسـاهمة رسوم الاشتراك والصدقات من إجمالي تمويل هذا القطاع في الدول النامية والانتقالية تفوقها في الدول المتقدمة.

٣- إن اختيـار بعـض الشـخصيات الإداريـة غـير المؤهلة لقيـادة تلك المنظـمات يضعف أداءهـا، حيـث لا تعـي تلك الشـخصيات أهميـة عقد الاجتماعـات الإداريـة بانتظـام وإعداد التقاريـر والمشروعـات والموازنات بهدف توفـير البيانـات الدقيقة للجهات المقدمـة للتمويل، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.

٤- ضعف مساهمة النساء والفتيات في العمل التطوعي وخاصة في الدول النامية، وربما يعود ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وخاصة في تولي المناصب القيادية أسوة بالرجل. حيث تؤكد العديد من الدراسات على أن مساهمة النساء في النشاط الاجتماعي والاقتصادي تعتبر من بين مؤشرات تقدم المجتمع، بل أن هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية، لا بد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع (علي، ٢٠٠٤). كما تشير الإحصاءات والبيانات المتوفرة أيضا على الصعيد العربي إلى ضعف مشاركة المرأة الريفية بشكل خاص في التنظيمات والجمعيات الأهلية مقارنة مع المرأة الحضرية (الكواري).

٥- الافتقار إلى برامج عمل ورؤى واضحة، حيث تفتقر منظمات العمل التطوعي بشكل عام إلى خطط تنموية شاملة وبرامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطاتها (القطامي، ٢٠٠٢) و (Abdel Samad, 2007).

٦- تمركز برامج مؤسسات العمل المدني حول العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان، في حين أن عمل مثل هذه المؤسسات في المجتمعات المتقدمة بات أقرب إلى المفهوم التنموي بحيث يوازي المؤسسات الحكومية. إن هذا يستدعي إعادة النظر في منظومة البرامج التي تقدمها هذه المؤسسات، وتجاوز فكرة الإحسان المباشر إلى العمل التنموي والتأهيل والتدريب للفئات المستهدفة من نشاط هذه المؤسسات. ولعل هذه الفكرة لها جذورها الإسلامية (كما حصل مع الرجل الذي سأل النبي محمد- صلى الله عليه وسلم- أن يعطيه من مال الله، فأعطاه النبي درهمين، الأول لسد الحاجة الآنية -أي إغاثة، والثاني قال له اذهب اشتر به قدوما واحتطب فان ذلك أحرى أن تسأل الناس أعطوك أو منعوك). لهذا من الأحرى بهذه المؤسسات اليوم التركيز على فكرة التنمية والتأهيل والمساهمة في بناء المجتمع والمؤسسات الصحية والتربوية والترفيهية ومكافحة الأمية وغيرها (سقف الحيط، ٢٠٠٥). إن منظمات

العمـل التطوعـي في الدول المتقدمة حذت حذو الإسـلام وأصبحت في الوقـت الحاضر تتبنى فكـرة أهمية التدريـب والتعليم والتأهيل في تحقيـق التنمية للمجتمعات الفقـيرة بدلا من فكرة المسـاعدات النقديـة المبـاشرة، حيـث تنـص فلسـفة متطوعـي فـرق السـلام الأمريكيـة (Peace Corps Volunteers) عـلى أنـه مـن الأفضـل تعليـم الفقـراء كيفية صيد السـمك وتربيتـه بـدلا مـن إعطائهم سـمكة ليأكلوهـا، أي التركيـز على أهميـة تعليم الناس عـلى كيفية مسـاعدة أنفسـهم (An NGO Training Guide for Peace Corps Volunteers). إن المحـرك الحقيقـي للتنميـة ولحل مشـكلة الفقر هو من خـلال تحقيق تنمية مسـتدامة تضمن تأمـين سـبل ووسـائل دائمة لكسـب الرزق وليسـت مـن خلال حلـول مؤقتـة (Belshaw, 2006).

٧- العائـق الحـزبي: وهـو أن العديد من مؤسسـات المجتمع المدني عادة ما تتبـع أحزاباً أو حركات أو تكون واجهات للعائلات والعشائر أو لرجال الأعمال أو أصحاب النفوذ، وبالتالي تفقد مسـاحة واسـعة مـن اسـتقلالية القـرار الإداري والمالي، وتبقى أسـيرة في رسـالتها لرؤية الحزب أو العائلة أو العشـيرة أو رجال الأعمال (سـقف الحيط، ٢٠٠٥) و(Abdel Samad, 2007) كالجمعيـات اليهوديـة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. إن المؤسسـات المبنيـة على أسـاس عائلي والمحصـورة في القبيلة والعشـيرة تخرج عن إطار مؤسسـات المجتمع المدني (Abdel Samad, 2007).

٨- ضعـف ثقافـة التطوّع ووجـود ظاهرة العزوف عـن العمل الاجتماعي مـن قبل أفراد المجتمـع في المجتمعـات الناميـة، وعدم تعزيزها من خلال وسـائل الأعلام والمناهج المدرسـية والمؤسسـات الدينية، في الوقت الذي يتعاظم دور المؤسسـات التطوعية في المجتمعات الغربية على الصعيدين الداخلي والدولي (سـقف الحيط، ٢٠٠٥). فكلما ازدادت ثقافة التطوع وأصبح المواطـن مدركا لأبعاد العمـل الاجتماعي كلما أتى العمل الاجتماعي بنتائج ايجابية وحقيقية. إن ثقافـة التطـوع هـذه تـزداد في المجتمعـات المسـتقرة التـي يسـودها القانـون، بينـما تضعـف في

المجتمعات التي يسيطر عليها النظام القبلي والعشائري الذي قد يوفر استقرارا وأمنا أكثر مما توفره الحكومة (Abdel Samad, 2007).

٩- معظم الأنظمة والقوانين المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية قديمة، غير واضحة، يسودها الغموض، ولا تعكس مدى فهم أهمية هذه المؤسسات كشريك رئيسي في التنمية. حيث أن معظم هذه القوانين لا يعكس سوى رغبات الحكومات بالسيطرة على قطاع المجتمع المدني وليس مجرد مراقبته (Elbayar, 2005).

الطرق التي يمكن من خلالها تشجيع مؤسسات المجتمع المدني:

يمكن تشجيع وتحفيز مؤسسات المجتمع المدني بالوسائل التالية:-

١- منح هذه المؤسسات حاجتها من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية عليها كما هو الحال في المملكة العربية السعودية (القصيبي، ٢٠٠٧).

٢- شمول الجمعيات الخيرية بالإعانات الحكومية وخاصة إذا تولت رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على ألا يرافق ذلك أي تدخل حكومي (القصيبي، ٢٠٠٧).

٣- تقديم إعفاءات أو تخفيضات لهذه المؤسسات سواء من فواتير الكهرباء والمياه أو من الضرائب والتعرفة الجمركية (Bluemel, 2004) و (البلوي).

٤- إعفاء المبالغ التي يتم التبرع بها لمؤسسات المجتمع المدني من قبل دافعي الضرائب سواء أكانوا أفرادا أو شركات من ضرائب الدخل كما هو الحال في هونغ كونغ (Lam and Perry, 2000). إن هذا قد يعتبر حافزا قويا لدافعي الضرائب لزيادة تبرعاتهم لمثل هذه المؤسسات.

٥- تقديـم الدعـم الحكومي للجمعيات الخيرية في مجال توفـير الكتب والمعدات والأثاث واللوازم وأجهزة الكمبيوتر وغيرها.

٦- تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بمؤسسـات العمل الاجتماعي بما يكفل تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الإدارية الروتينية الخاصة بإنشاء وتطوير وتوسيع مثل هذه المؤسسات.

٧- تأهيـل وتدريـب قيادات منظمات العمل المدني لتمكنهم من تطبيق الأسـاليب الحديثة في الإدارة والقيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسـومة (بامرحول، ٢٠٠٤) و(عرابي، ٢٠٠١).

٨- إزالـة العراقيـل وتذليـل الصعاب التي تحول دون مشـاركة المـرأة في منظمات المجتمع المـدني بالاشـتراك مع الرجل من منطلق أن النسـاء شـقائق الرجـال وأن المـرأة نصف المجتمع ومربية الأجيال (بامرحول، ٢٠٠٤) و(الكواري).

٩- تنشـئة الأبناء تنشـئة اجتماعية سـليمة وذلك من خلال قيام كل من الأسرة والمدرسـة ووسـائل الإعلام بدور منسـق ومتكامل الجوانب في غرس قيم التضحية والإيثار ودور العمل الجماعـي في نفـوس الناشـئين منـذ مرحلة الطفولـة. كـما يتضمن هذا أيضا مسـؤولية وسـائل الإعـلام المختلفة لتلعب دورا أكبر في دعوة المواطنين إلى العمل التطوعي، والتعريف بمختلف أشكال النشاطات التطوعية التي تقوم بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

١٠- تشـجيع الباحثـين لإجـراء المزيد من الدراسـات والأبحـاث العلمية حـول العمل الخيري مما يسـهم في تحسـين وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي سـواء أكان على مستوى الفرد أو الجماعة.

عـرض لتجـارب بعـض الـدول العربيـة في مجـال مؤسسـات المجتمـع المـدني والعمـل التطوعي:

١ – هيئـة الأعـمال الخيريـة الإماراتية: هي مؤسسـة خيرية إنسـانية تطوعية غـير حكومية تعمل في مجال التنمية والإغاثة. تأسسـت في دولة الإمارات العربية المتحدة في شـهر نوفمبر من عـام ١٩٨٤ تحت اسـم لجنة الأعـمال الخيرية، وبتاريـخ ١/ ٩/ ١٩٨٨ جـرى تطويرها لتصبح هيئـة الأعـمال الخيرية. رسـالتها المسـاهمة في تحسـين ظروف المحتاجـين ضمن تنمية مسـتدامة شـاملة وبيئـة صحية، وصلت مسـاعداتها إلى أكثر من (٥٠) دولة وتكفـل أكثر من (٣٣٠٠٠) يتيم في العديد من الدول العربية والإسلامية ومئات المشاريع التعليمية والصحية والاجتماعية، تواكب التطورات التقنية متطلعة نحو الريادة والتميّز. ويسـتفيد من هذه الهيئة ما يقارب (١٠) ملايـين من الفقراء والمحتاجين واليتامى في مختلف أنحاء العالم. وهذه الهيئة حاصلة على الصفة الاستشـارية مـن الدرجـة الثانية في المجلـس الاقتصـادي والاجتماعي في هيئة الأمـم المتحدة، والعضويـة الدائمـة في المجلـس الإسـلامي العالمي للدعـوة والإغاثة. وتتلخـص أهداف هذه الجمعية بما يلي:

١) تطويـر وتنميـة المجتمعـات المحتاجـة وذلك بالعمل على تحسـين أوضاعهـا التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية .

٢) الإسـهام في إغاثـة المجتمعـات المتـضررة مـن جـرّاء الكـوارث الطبيعيـة والنكبـات الاجتماعية .

٣) سد حاجة الأيتام وتحسين أحوالهم الصحية والنفسية والاجتماعية.

٤) إقامـة الصلات الوثيقـة والروابط المتينة بين الهيئة ومثيلاتها للوقوف على أحدث النظم التي تأخذ بها الأمم في هذا المجال (الانترنت).

٢- جمعية المركز الطبي الفلسطيني: تأسست هذه الجمعية عام ١٩٨٨ بجهد طوعي من أعضاء المجتمع ومجموعة من طواقم الأطباء والمهن الطبية المساعدة بهدف تقديم الخدمة الصحية والمجتمعية لمنطقة شمال غزة، ثم تم إعادة تنظيم هذه الجمعية لتعمل كمؤسسة صحية اجتماعية أهلية غير ربحية. وبعدها تم توسيع أنشطتها لتشمل البرامج الصحية والتوعية والتثقيف والإرشاد والتأهيل النفسي، وعمل دراسات وأبحاث في المجلات الصحية. وتستهدف هذه المؤسسة كافة فئات المجتمع: نساء وأطفال وشباب ومسنين وجرحى ومعاقين. وتقدم هذه المؤسسة العديد من الخدمات مثل: خدمات صحية وطبية، خدمات صحية إنجابية، رعاية أمومة وطفولة، خدمات رعاية المسنين، خدمات التأهيل النفسي والإرشاد، برامج التثقيف الصحي، برامج تدريب ودورات صحية، برامج صحة بيئية، أبحاث ودراسات وبرامج الصحة النسوية، دعم برامج تنظيم الأسرة، الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي والرحم وعنق الرحم، الاكتشاف المبكر للأمراض المعدية بين أطفال المدارس والأطفال (مجلة العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٢).

٣- جمعية الرعاية المتكاملة بمصر: تعتبر هذه الجمعية إحدى ثمار «المجتمع المدني» في مصر، حيث أنشئت بالجهود التطوعية بهدف رعاية الأمومة والطفولة، وتنمية المجتمعات المحلية، وضمان رعاية تربوية وصحية وثقافية ونفسية وتعليمية واجتماعية لتلاميذ المدارس الابتدائية. فكان أول الأعمال التي قامت بها في المدارس التي دخلت تحت رعايتها- هو إنشاء مكتبات نموذجية في كل مدرسة، واهتمت باختيار الكتب والمواد التعليمية المناسبة للأطفال فيها، والتي تساعد على تعميق المعرفة وتوسيع مدارك الأطفال. كما اهتمت بطريقة عرض الكتب، ليختار منها الأطفال ما يريدون بسهولة. وقد بدأت تجربتها الرائدة لتأسيس مكتبات مدرسية منذ عام ١٩٧٧، وزاد نشاطها وقامت ببناء وتأسيس مكتبات عامة للأطفال في مجتمعات حضرية وأخرى ريفية في جميع أنحاء مصر. وقد وصل عدد المكتبات التي تدعمها هذه الجمعية إلى أكثر من أربعين مدرسة في القاهرة والجيزة والإسكندرية. وتوسعت الخدمات الثقافية التي تقدمها الجمعية من التركيز على المكتبات المدرسية إلى إنشاء المكتبات العامة،

حيث بلغ عدد المكتبات العامة التابعة لهذه الجمعية (١٨) مكتبة في (٦) محافظات، ثم إنشاء المكتبات المتنقلة أو المحمولة، بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية مستمرة لأمناء وأمينات المكتبات للقيام بأنشطة المكتبة والفهرسة (قطر، الانترنت).

٤ – الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية: هو مؤسسة أهلية أردنية غير حكومية وغير ربحية، مهتمة بالمساهمة في دعم وتطوير العمل الاجتماعي التطوعي في المملكة الأردنية الهاشمية في جميع المجالات الاجتماعية. تأسس الصندوق سنة ١٩٧٧ ليلعب دورا رياديا في تعزيز مبادىء التنمية الشاملة والمستدامة وذلك من خلال المشاركة الواسعة لفئات المجتمع الأردني. يساهم هذا الصندوق في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة من خلال دعمهم بمشروعات مولدة للدخل بهدف إيجاد فرص عمل وعوائد لهذه الأسر. كما يهتم هذا الصندوق أيضا بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال دعمهم بمشروعات تتضمن تربية الماشية والبقالات ومنحهم منح دراسية. وفي بداية التسعينات بدأ تنفيذ برنامج القروض من قبل الصندوق كنشاط أساسي أكثر فاعلية من المشاريع الجماعية المولدة للدخل، حيث بلغ عدد المستفيدين من القروض لغاية عام ٢٠٠٣ حوالي (١٨٠٠) مقترض، ومجموع المبالغ التي صرفت تجاوزت (٤) ملايين دينار أردني (أي ما يعادل (٦و٥) مليون دولار). ويساهم هذا الصندوق كذلك في برامج التأهيل المجتمعية من خلال تدريب الشباب والفتيات من خلال شبكة مراكزه المنتشرة في كافة المحافظات والألوية في كافة أنحاء الأردن.

أهمية الإصلاح المستمر:

بشكل عام، لا يزال أثر قطاع المجتمع المدني محدودا وهامشيا في عملية التنمية في البلدان العربية. ولذلك لا بد من إجراء تحديث وإصلاحات من جانبين في هذا المجال. الجانب الأول يتضمن إصلاحات من جانب مؤسسات المجتمع المدني نفسها، بحيث تظهر قدراً من تحمل المسؤولية تجاه نفسها، وتجاه مناصيرها والمتبرعين لها، وأخيرا تجاه زبائنها (Najam, 1996)

لضـمان اسـتمرارية التمويل. إن ظهورهـا على قدر من المسـؤولية تجاه مانحيهـا والمتبرعين لها، والمتمثـل في وضوحها وشـفافيتها وحرصها عـلى توفير الضوابط اللازمـة في عمليات إنفاقها، يزيـد من درجة ثقة وقناعة الممولين والمتبرعين لها سـواء أكانـوا حكومات، أو قطاعاً خاصاً، أو منظـمات أهلية محلية وخارجية أخرى، وبالتالي يضمن لقطـاع المجتمع المدني نوع من الديمومة في الحصـول عـلى التمويل. إن البحث عن مصادر تمويل ذاتية في هذا القطاع مسـؤولية تقع على عاتـق هـذا القطاع أيضا، حيث أنـه يمكن مثلا إقامـة معارض دائمة (محـلات) لبيع التبرعات العينيـة التـي يصعب في بعـض الأحيان توزيعهـا، أو قـد لا يحتاجها متلقي المعونـة أو يرفضها (مثل الكتب والملابس المسـتعملة، والأثاث القديم وغيرها) (الحسـني) وذلك كما هو الحال في محـلات جيش الإنقـاذ (Salvation Army) التابعة للكنيسـة في الولايات المتحدة الأمريكية. والمجـال الثاني يتضمن إصلاحات من جانب الحكومات من خلال إجراء تحديث على القوانين والتشريعـات التـي تتعلق بهـذا القطـاع بحيث يتم إعطـاء هذا القطـاع المزيد من الاسـتقلالية والدعـم المـالي، والتعامل مع مؤسسـات المجتمع المدني كقطـاع ثالث يشـارك في عملية التنمية الحقيقية بالإضافة إلى القطاعين الآخرين: الحكومي والخاص.

❊ ❊ ❊

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

- البلـوي، ضيف الله بن سـليم (السـنة غـير معروفة)، «واقـع العمل التطوعـي بالمملكة العربية السعودية»، صيد الفوائد، الانترنت: Saaied.net.

- الحازمي، محسـن بن علي فـارس (٢٠٠٦)، «العمل التطوعي .. الحاجة إلى نظام وتنظيم وثقافـة وتفعيـل»، صحيفة عكاظ السـعودية، العـدد ١٩٩٩، يوم الخميس ٧ ديسـمبر ٢٠٠٦.

- الحسـني، حبيب (السـنة غير معروفة)، «إعصار جونو يعزز العمل التطوعي في سـلطنة عمان»، صيد الفوائد، الانترنت:Saaied.net.

- الصنـدوق المـصري لتكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات، كنانة أونلايـن (٢٠٠٦)، «أهمية دور التشريع في العمل التطوعي»، الانترنت.

- الصـوفي، فيصل (٢٠٠٣)، «المنظمات غير الحكومية في اليمن»، المؤتمر نت من اليمن إلى العالم، تم الحصول على ورقة العمل من خلال الانترنت.

- القصيبي، خالد (٢٠٠٧)، «المؤسسات الخيرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية»، جريـدة الجزيـرة، صحيفـة سـعودية عـلى الانترنـت، السـبت ٢٤ آذار ٢٠٠٧، العـدد ١٢٥٩٥.

- القطامـي، حميـد محمـد (٢٠٠٢)، «تجربـة العمـل التطوعـي في دولة الإمـارات العربية المتحـدة»، ورقـة عمـل مقدمـة الى المؤتمـر الـدولي السـابع: إدارة المؤسسـات الأهليـة والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٢، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- الكواري، عائشة (السنة غير معروفة)، «دور المرأة في الهيئات (المانحة والمستفيدة)»، قطر، الانترنت.

- المفلح، هيام (٢٠٠٧)، «العمل التطوعي استثمار أمني واقتصادي.. كل ريال ينفق فيه عائده خمسة ريالات»، جريدة الرياض السعودية، العدد ١٤١٦٦، يوم السبت ٧ ابريل ٢٠٠٧.

- الوزني، خالد (٢٠٠٧)، «اقتصاديات الزكاة والصدقة»، جريدة الرأي الأردنية (شؤون اقتصادية)، العدد (١٣٥١٩)، يوم الأحد ٧ أكتوبر ٢٠٠٧.

- بامرحول، فوزية (٢٠٠٤)، «دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية اليمنية»، المؤتمر نت من اليمن إلى العالم، تم الحصول على ورقة العمل من خلال الانترنت.

- بكر، جابر (٢٠٠٧)، «العمل الأهلي في سوريا ما له وما عليه»، الانترنت.

- جمعية تفلتواز حياة (السنة غير معروفة)، مبادرات الشباب العربي، «الشباب والعمل الاجتماعي والتنموي التطوعي»، الانترنت.

- حمري، عمر (٢٠٠٧)، «العمل الجمعوي: الواقع والآفاق»، الانترنت:

Sudaneseonline.com

- سقف الحيط، دعاء حمدي (٢٠٠٥)، «المعوقات التي تحد من أداء المؤسسات النسوية الإسلامية»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر «المؤسسات النسوية الإسلامية: تقييم التجربة وتحسين الأداء»، نظمته جمعية الهدى النسائية/ محافظة رام الله والبيرة، فلسطين، بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٦.

- عبد السلام، مصطفى محمود (٢٠٠٤)، «دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع: مقترحات لتطويره في المعالجة النفسية والصحية والسلوكية»، المجلة العربية، العدد ٣٢٥، ابريل ٢٠٠٤.

- علي، مريم آيت احمد (٢٠٠٤)، «المرأة المسلمة ودورها في التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية»، بحث مقدم لأعمال «مؤتمر مشكلة الفقر في العالم الإسلامي: الأسباب والحلول»، نظمه المعهد العالمي لوحدة المسلمين، الجامعة الإسلامية العالمية بكوالالامبور، ماليزيا بتاريخ ١٤-١٥ ديسمبر ٢٠٠٤.
- عرابي، بلال (٢٠٠١)، «دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع: مقترحات لتطوير العمل التطوعي»، مجلة النبأ، العدد ٦٣، تشرين ثاني.
- قطر، محمود (السنة غير معروفة)، «دور الجمعيات الأهلية في تطوير المكتبات بمصر»، مركز الأبحاث، الإنترنت: Kuwait25.com.
- كبة، سلام ابراهيم عطوف (السنة غير معروفة)، «آليات العقلنة واللاعقلنة في المنظمات غير الحكومية»، الانترنت.
- مجلة العلوم الاجتماعية (٢٠٠٢)، «العمل التطوعي في فلسطين»، ٢٩ نيسان ٢٠٠٢، الانترنت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdel Samad, Ziad (2007), « Civil Society in the Arab Region: Its Necrssary Role and the Obstacles to Fullfillment», The International Journal of Non-for- Profit Law, The Standard Center for Non-for-Profit Law, Volume 9, Issue 2, April.
- An NGO (Nongovernmental Organizations) Training Guide for Peace Corps Volunteers, Module 1: The Role of NGOs in a Civil Society, Internert, (Year is unknown).
- Belshaw, Deryke (2006), «Enhancing the Development Capabilities of Civil Society Organizations», tf Views, Transformation, 23/3 July 2006.
- Bluemel, Erik B. (2004), «The Nonprofit Implications of For-Profit Com-

munity Development», University of Florida Journal of Law and Public Policy, U.S.A, Volume 16.

- Business Forecasting Center (2006), «The Economic Impact of Non-Profit Organizations on the San Joaquin Economy», University of the Pacific, Elberhardt School of Business, Stockton, California, U.S.A, March.
- Elbayar, Kareem (2005), «NGO Laws in Selected Arab States», International Journal of Non-for-Profit Law, Volume 7, No. 4, September 2005/ 3.
- Hinnant, Charles C. (1995), «Nonprofit Organizations as Inter-regional Actors: Lessons from Southern Growth», Policy Studies Review, Spring/ Summer 1995, 14:1/2.
- Lam, Wai-Fung and James L. Perry (2000), «The Role of the Nonprofit Sector in Hong Kong>s Development», Voluntas: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Volume 11, No. 4.
- Maslyukivska, Olena P. (1999), «Role of Nongovernmental Organizations in Development Cooperation», Research Paper, UNDP (Internet).
- Najam, Adil (1996), «NGO Accountability: A Conceptual Framework», Development Policy Review, 14.
- Nasr, Salim (2005), «Arab Civil Societies and Public Governance Reform: Analytical Framework and Overview», a Report submitted to a conference: Good Governance For Development in the Arab Countries, Dead Sea, Jordan, 6-7 Febraury 2005.
- Scott, Elizabeth (2002), «Fund Development for Non-Profit Organizations», Internet.
- Sfeir- Younis, Alfredo (2004), «The Role of Civil Society in Foreign Policy: A New Conceptual Framework», Seton Hall Journal of Diplomacy and International Relations, Summer/ Fall.

- Wagle, Udaya (1999), «The Civil Society Sector in the Developing World», Public Administration & Management: An Interactive Journal, Volume 4, No. 4.
- Weaver, J, Rock, M., and K. Kusterer (1997), «Achieving Broad-Based Sustainable Development: Governance Environment, and Economic Growth With Equity», West Hartford, CT: Kumarian Bress.

❊ ❊ ❊